

سوريا

حققت «جبهة تحرير سوريا» سلسلة انتصارات سريعة في الجولة الأولى من معاركها ضد «جبهة النصرة» في أرياف حلب وإدلب. فيما انهمك شرعيو الجولاني في محاولات إقناع عدد من المجموعات «الجهادية» بالانضمام إلى المعركة. حيثيات المعركة الأخيرة تقدّم مؤشرات عدّة على وجود توجه إقليمي لرفع الغطاء عن «جبهة النصرة» بغية الحدّ من هيمنتها. على أقل تقدير

«تحرير سوريا» تصول على حساب «الناصر»:

الجولاني بلا غطاء إقليمي؟

صهيب عنجربني

لم تضيّع «جبهة تحرير سوريا» الوقت. أيام قليلة بعد الإعلان عن تشكيلها كانت كافية لانطلاق جولة جديدة من جولات صراع «الإخوان الأعداء» بين الكيان الجديد وبين «جبهة فتح الشام/ النصرة». سيناريو انطلاق الجولة الجديدة من المعارك لم ينطو في الشكل العام على تفاصيل تشدّ عن المعهود في حالات كهذه: اتهامات واتهامات مضادة، بيانات تخوين وفتاوى «شرعية» حول «البعي» ووجوب القتال لـ«دفع الضائل». دور رأس الحربة في وجه «الناصر» هذه المرّة موكل لـ«حركة نور الدين زنكي» حتى الآن، ويعون أساسي من حلفائها الجدد في «حركة أحرار الشام الإسلامية». في الجوهر، ثمة تفاصيل كثيرة تستدعي الوقوف عندها في أحداث الجولة الزاهنة، وعلى رأسها التحالف الجديد بين «الزنكي» و«الأحرار» وخلفيات تشكّله وأبعاد الخطوة وغايتها المحتملة. كانت «حركة نور الدين زنكي» حتى وقت قريب تحتفظ بعلاقات متوازنة مع «الناصر»، مضبوطة وفق بوصلة الداعم القطري. ثمة سبب جوهري آخر دفع «الناصر» للحفاظ على العلاقات الجيدة مع «الزنكي» هو انضمام الأخيرة إلى لوائح الدعم

الأميركية. وعلى امتداد ثلاثة أعوام نشط التعاون في مجال التسلّح بين «الناصر» و«الزنكي»، لتلعب الأخيرة دوراً أساسياً في نقل السلاح الأميركي إلى جماعة أبو محمد الجولاني عبر صفقات بيع منكرة. في مطلع العام 2017 حققت العلاقة بين الطرفين قفزة إلى الأمام مع الإعلان عن تشكيل «هيئة تحرير الشام» بالشراكة بينهما وبين مجموعات أخرى على رأسها «حركة أحرار الشام الإسلامية». لكنّ الخلاف الذي تجدد بين «الأحرار» و«الناصر» في تموز من العام نفسه دفع «الزنكي» إلى الانشقاق عن «الهيئة»، وفتح أبواب التنسيق بينها وبين «الأحرار» خلف الكواليس. بدورها، خرجت «حركة أحرار الشام» من آخر معاركها مع «الناصر» مستنزفة وخاسرة لكثير من مناطق نفوذها و«ماء وجهها». وثمة مؤشرات كثيرة تدلّ على أن تشكيل «جبهة تحرير سوريا» إنما جاء في الدرجة الأولى بهدف وضع حدّ لهيمنة «الناصر» و«تنمّرها». وإذا كان دافع «الأحرار» الأوّل هو الثأر من الجولاني وجماعته، فإنّ الأمر مرتبط في حسابات «الزنكي» باقتناص الفرصة لفرض نفسها رقماً صعباً جديداً في خارطة المجموعات المسلحة. وعُرفت «الزنكي» منذ نشأتها عام



اندلعت امس اشتباكات عنيفة بين «تحرير سوريا» و«الناصر» في عدد من مناطق إدلب (الانزول)

المخاوف التركية من خروج هذه العلاقة عن السيطرة، لا سيّما وأنّ عناصر الجيش التركي باتوا حاضرين في «دائرة الخطر» بفعل انتشار «نقاط المراقبة» التركية في مناطق نفوذ «الناصر». وكانت أنقرة قد أفلحت في تعبيد طريق

بالبراعة في التلوّن وتغيير الولاءات تبعاً للمنافع المتوخّاة، وسبق لها أن تلقت الدعم من كل من قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة وسلفي الكويت! ويبدو مسلماً به أنّ تشكيل «جبهة تحرير سوريا»، وانخراطها في المعارك سريعاً ضدّ «الناصر» لم يكن له أن يُبصر النور من دون ضوء أخضر إقليمي. وعلاوة على «سلطة التمويل» يلعب الثقل «الإخواني» داخل كل من «الزنكي» و«الأحرار» دوراً أساسياً في التزام الطرفين تنسيق تحركاتهما الكبرى مع اللاعبين التركي والقطري، لكنّ الأخيرين هما في الوقت نفسه ظهيران إقليميان أساسيان لـ«الناصر»! ولتفكيك هذه المعادلة ينبغي العودة إلى تطورات العلاقات بين «الناصر» وأنقرة، واستقراء

لا يبدو أنّ دحر «الناصر» عسكرياً هو الهدف الوحيد لـ«تحرير سوريا». وتشير معطيات عدّة إلى أنّ حلّ «حكومة الإنقاذ» المحسوبة على «الناصر» في الدرجة الأولى، والتي تتحكم بمعظم مفاصل «العمل الإداري» في إدلب سيكون هدفاً تالياً، في خطوة تمهّد لـ«إنهاء سيطرة النصرة على

المركز إلى الجماعات المسلحة غير الشرعية في الغوطة الشرقية، لوقف المقاومة وإلقاء السلاح وتسوية أوضاعهم، لم تات بنتيجة». وأضاف أن تلك المجموعات «تمنع الناس من مغادرة المناطق التي تسيطر عليها، من خلال معبر مخيم الوافدين»، مشيراً إلى أنّ «عملية التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية سلمية في الغوطة قد أجهضت».

وقد يساعد التنسيق العالي المستوى بين روسيا ومصر، والذي نجح في إنجاز هدنة سابقاً في الغوطة، في الوصول إلى مخرج للتصعيد الحالي، بشكل يلبي المطالبات الأمامية والدولية المتزايدة، خاصة أن دعوات التهذئة خرجت من الأمم المتحدة وواشنطن وباريس، وعدد كبير من الدول والقوى الفاعلة في الملف السوري، فيما يتوقع

فاسيلي نيبينزيا، أن هذا الاجتماع «العلني» سوف يتيح لجميع الأطراف «عرض رؤيتهم وكيفية فهمهم للوضع واقتراح وسائل للخروج من الوضع الراهن». وتزامن هذا التوجه مع مطالبات مكثفة لإعلان هدنة في الغوطة، كان أبرزها ما صدر عن القاهرة، إذ دعت وزارة الخارجية المصرية إلى «هدنة إنسانية لإدخال المساعدات الإنسانية وإجلاء الجرحى والمصابين لتجنب كارثة إنسانية حقتة»، مدينة «أي قصف للمناطق المدنية في الغوطة ودمشق وكافة أنحاء سوريا». ولفتت في بيان إلى أن مصر «تواصل مساعدتها واتصالاتها مع كافة الأطراف المعنية من أجل إيجاد مخرج للوضع الإنساني المتأزم في الغوطة... في إطار الرؤية المصرية القائمة على السعي للتوصل لوقف لإطلاق النار»، وهو ما يتقاطع مع ما ورد عن وساطة مصرية في المحادثات التي تجري مع عدد من الفصائل المسلحة في الغوطة، بهدف تجنب الصدام العسكري، خاصة أن أطرافاً معارضة مثل «هيئة التنسيق الوطنية» قد طالبت كلاً من روسيا ومصر، بصفتها ضامنين لاتفاق الهدنة الأخير في الغوطة، بالتحرك لوقف التصعيد. وفي إفادته اليومية حول الأوضاع في سوريا، أوضح «مركز المصالحة» الروسي في قاعدة مميم، أن «الدعاءات التي وجهها

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن المفاوضات مع فصائل الغوطة «أجهضت»

تبدو موسكو في مواجهة جديدة مع واشنطن وحلفائها. بشأن ملف غوطة دمشق الشرقية، فيما تحاول بالتعاون مع شركاء إقليميين التوصل إلى مخرج. وبالتوازي، تستكمل تركيا عدوانها في عفرين، مع دخول دفعة ثانية من «القوات الشعبية» إلى المنطقة لمساندة «الوحدات» الكردية في معاركها

روسيا تحاول احتواء الضغط الغربي بشأن «الغوطة»

أنقرة: من الممكن التوصل «أمنياً» مع دمشق

على الرغم من التعزيزات العسكرية الكبيرة للجيش السوري، التي وصلت جبهات غوطة دمشق الشرقية خلال الأيام الماضية، لم تنطلق أي عمليات برية على أي من المحاور هناك حتى الآن. وخلاف ذلك تماماً، فإنّ القصف المدفعي والجوي على مواقع داخل الغوطة استمرّ، في مقابل القذائف اليومية التي تستهدف معظم الأحياء الشرقية للعاصمة دمشق. التصعيد العسكري استدعى حملة ضغط كبيرة من الدول الداعمة للمعارضة السورية، في مسعى لإجهاض أي هجوم متوقع من شأنه تغيير توازن القوى في محيط دمشق. واستهدف الجهد الغربي الضغط على موسكو، ومن خلفها دمشق، لوقف العمليات. وهو ما دفع الجانب الروسي إلى محاولة احتواء هذا الجهد عبر طلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي، لبحث الوضع في الغوطة الشرقية. واعتبر المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة،

تبدو موسكو في مواجهة جديدة مع واشنطن وحلفائها. بشأن ملف غوطة دمشق الشرقية، فيما تحاول بالتعاون مع شركاء إقليميين التوصل إلى مخرج. وبالتوازي، تستكمل تركيا عدوانها في عفرين، مع دخول دفعة ثانية من «القوات الشعبية» إلى المنطقة لمساندة «الوحدات» الكردية في معاركها

أن يصوت مجلس الأمن اليوم أو غداً، على مشروع قرار كويتي - سويدي يفرض وقف لإطلاق النار لمدة شهر في سوريا، ويستثني تنظيمات «جبهة النصرة» و«القاعدة» و«داعش»، إلى جانب مطالبته بدخول قوافل مساعدة إنسانية إلى المناطق المحاصرة، تتضمن معدات طبية. وكان بيان

من الغارات الجوية التي استهدفت مواقع في بلدة حمورية في الغوطة الشرقية (أ ف ب)

